

مدى إدراك أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السودانية لأهمية المحاسبة القضائية وضرورة إضافتها لمناهج التعليم العالي (دراسة ميدانية على أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السودانية)

The extent of the awareness of faculty members in Sudan universities of the importance of forensic accounting, and necessity to add them to higher education curricula

(Field study on faculty members in Sudan universities)

- أستاذ المحاسبة المشارك، كلية
الدراسات التجارية، جامعة السودان للعلوم
والتكنولوجيا، السودان.

مصطفى نجم البشاري

باحث في المحاسبة، وزارة المالية
والتخطيط الاقتصادي، السودان.

أ. وفاء بشير مساعد أحمد

أستاذ المحاسبة والتمويل، كلية العلوم
الإدارية، جامعة غرب كردفان، السودان.

أ.د. موسى عيسى محمد

المستخلص:

هدفت هذه الدراسة للتعرف على مدى إدراك أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السودانية لأهمية المحاسبة القضائية وضرورة إضافتها لمناهج التعليم العالي المحاسبي لتكون مخرجاته قادرة على مواجهة تحديات اكتشاف الغش والاحتيال والتلاعب في القوائم المالية، ولتعزيز قدرات الخريجين وتزويدهم بأدوات حديثة تساعدهم على مواكبة التغيرات في بيئة الأعمال المتطورة. من نتائج الدراسة: يوجد إدراك لأهمية إدراج المحاسبة القضائية من أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة بالجامعات السودانية، هنالك ضرورة

لإدراج المحاسبة القضائية ضمن مناهج المحاسبة بالجامعات السودانية، من توصيات الدراسة ضرورة تقوية الاتصال بالجامعات الأجنبية والهيئات المهنية العالمية لمواكبة التطور في مجال المحاسبة والمراجعة.

Abstract

This study aimed to identify the extent of awareness of faculty members in the Sudanese universities of the importance of forensic accounting and the need to add it to higher education curricula in accounting so that its outputs are able to meet the challenges of discovering fraud, and manipulation of financial statements, and to enhance the capabilities of graduates and provide them with modern tools that help them keep pace with the changes in the evolving business environment. Some results of the study: There is an awareness of the importance of including forensic accounting in the faculties of accounting departments in Sudanese universities, there is a need of including forensic accounting within the accounting curricula in Sudanese universities, the study recommended: There is a need for strengthening contact with foreign universities and international professional bodies to keep pace with the development in accounting and auditing field.

كلمات مفتاحية: المحاسبة القضائية؛ مناهج المحاسبة؛ اكتشاف الغش والاحتيال ؛
Keywords: Forensic accounting; Accounting curricula; Fraud and cheating Detection.

المقدمة:

شهدت الآونة الأخيرة تطورات مهمة في بيئة الأعمال كنظم المعلومات واستخدام وسائل الاتصال الحديثة، وقيام الشركات بأشكالها المختلفة بالافصح عن النشاط وعرض المركز المالي بهدف خدمة أصحاب العلاقة ودخول الأسواق العالمية والاتجاه نحو العولمة، كما أن المحاسبة كنظام للمعلومات لم تعد مجرد وسيلة لتسجيل الأحداث المالية في السجلات المنتظمة باستخدام الحاسوب أو الأسلوب اليدوي، وإنما أصبحت مهمتها الأساسية مواجهة التحديات الكبيرة التي تعيق المحاسبين في توفير المعلومات المفيدة في اتخاذ القرارات على مختلف المستويات، ولأهمية المحاسبة وفروعها المختلفة اهتمت كثير من دول العالم ومن خلال منظومة التعليم المحاسبي العالي بمحاكاة التطورات والتغيرات التي تطرأ على هذا المجال بتطوير المناهج المحاسبية.

مشكلة الدراسة:

تمثلت مشكلة الدراسة في التعرف على مدى إدراك أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السودانية بأهمية المحاسبة القضائية وضرورة إضافتها في مناهج التعليم العالي، ويمكن صياغة أسئلة مشكلة الدراسة في الأسئلة التالية:

1. ما مدى إدراك أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة في الجامعات السودانية بأهمية المحاسبة القضائية؟
2. ماهي المقومات التي تدعم إضافة المحاسبة القضائية إلى مناهج التعليم العالي بأقسام المحاسبة في الجامعات السودانية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟
3. ماهي المعوقات التي تحد من إضافة المحاسبة القضائية إلى مناهج التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة في الجامعات السودانية؟
- 4.

أهمية الدراسة: الأهمية الصلمية:

تتمثل في:

1. قلة البحوث على المستوى المحلي بالرغم من الاهتمام المتزايد بهذا الموضوع عالمياً وعربياً.

2. أنها من المجالات اللازمة والضرورية لتطوير التعليم المحاسبي العالي لتكون مخرجاته قادرة على مواجهة التحديات وتلبية حاجات المجتمع.
3. هذه الدراسة تثير الاهتمام عند المؤسسات التعليمية والمهنية للاهتمام بهذا الفرع من فروع المحاسبة مما ينعكس إيجاباً على مهنة المحاسبة في المجتمع.

من الناحية العملية:

1. انهيار الشركات الكبرى وزيادة الجرائم المالية والفساد المالي، مما يتطلب الاهتمام بها من ناحية تطبيقية.
2. المساعدة مستقبلاً في الحد من الغش والفساد المالي في الشركات ودعم الدعاوى القضائية وتخفيض معدل الجرائم الاقتصادية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة للآتي:

1. تسليط الضوء على المحاسبة القضائية من خلال التعريف بالمفاهيم الأساسية لها وبيان أهميتها وأهدافها وأساليبها.
2. المساهمة في تطوير التعليم المحاسبي العام في الجامعات السودانية..
3. محاولة تعزيز معرفة الخريجين وتزويدهم بأدوات حديثة (خدمات التقاضي وخدمات البحث والتقصي)، تساعد على مواكبة التغيرات في بيئة الأعمال المتطورة.

فرضيات الدراسة:

- بناء على ما ورد في مقدمة ومشكلة الدراسة فقد تمت صياغة فرضيات هذه الدراسة كما يلي:
1. يوجد إدراك لأهمية المحاسبة القضائية لدى أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة في الجامعات السودانية.
 2. توجد مقومات تؤثر تأثيراً جوهرياً موجباً على إضافة المحاسبة القضائية إلى مناهج التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة في الجامعات السودانية.
 3. توجد معوقات تؤثر تأثيراً جوهرياً سالباً على إضافة المحاسبة القضائية إلى

مناهج التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة في الجامعات السودانية.

منهج وأدوات الدراسة:

تستخدم الدراسة المنهج الوصفي التحليلي للبيانات الأولية المجمعة بواسطة أداة الاستبانة كما يتم الحصول على المعلومات الثانوية من الكتب والمراجع واللوائح والمنشورات المالية الخاصة بأجهزة الدولة والإنترنت.

ثانياً: الدراسات السابقة:

1. (Okhoye J . K(2009)⁽¹⁾: هدفت الدراسة لبيان دور المحاسبة القضائية في التحقيق في الغش ودعم الدعاوى القضائية في نيجيريا. توصلت الدراسة لعدة نتائج منها، هل يتوفر لدى المحاسب القضائي القدرة على العمل ضمن الفريق لممارسة المحاسبة القضائية والمهارات والخبرة المطلوبة في المحاسب القضائي حتى يتمكن من أداء عمله.
1. دراسة(2010)⁽²⁾(Mu Mullen, et al): هدفت الدراسة إلى استطلاع وجهات نظر وآراء كل من الممارسين للمحاسبة القضائية والأكاديميين والباحثين في مدى قدرتها على الحد من الفساد. توصلت الدراسة إلى نتائج منها أن بعض البنود ينبغي أن تدرج في دورات المحاسبة القضائية، مثل أساسيات الاحتيال، البيان المالي للاحتيال، ضوابط مكافحة الغش وتقييم الرقابة الداخلية.
1. دراسة (الجيلي) (2012م)⁽³⁾: هدفت الدراسة لبيان المفاهيم الأساسية للمحاسبة القضائية وخصائصها ودور المحاسب القضائي والسمات الشخصية التي يتمتع بها، والتعرف على مجالات تطبيق المحاسبة القضائية في العراق. توصلت الدراسة لعدة نتائج منها، عدم قدرة الجهات المهنية على تأهيل المحاسب القضائي، بما ينسجم مع متطلبات المحاسبة القضائية. أوصت الدراسة بضرورة وجود تشريع يحدد واجبات المحاسب القضائي في كل من المحاكم، دوائر الضرائب، تطوير المناهج المحاسبية ومراكز التدريب العربية، تأسيس جمعية مهنية للمحاسبين القضائيين.
1. دراسة قنديل(2014)⁽⁴⁾ هدفت الدراسة للتعرف على ماهية المحاسبة القضائية ، وعلى بعض القضايا العالمية التي لعبت المحاسبة القضائية دوراً رئيسياً فيها

، ومدى توفر المهارات اللازمة لدى المحاسبين القانونيين لممارسة المحاسبة القضائية. توصلت الدراسة إلى نتائج منها ، تطوير مهنة المحاسبين القضائيين يتطلب جهوداً مشتركة بين المؤسسات الأكاديمية والمؤسسات المهنية بالشكل الذي يمكنهم من بناء وتطوير المهنة.

2. دراسة دعاس(2016)⁽⁵⁾ هدفت الدراسة إلى تقييم مدى إدراج المحاسبة القضائية ضمن الخطط الدراسية لمقررات المحاسبة في الجامعات الفلسطينية، من خلال مراجعة وتحليل الخطط الدراسية لأقسام المحاسبة في الجامعات الفلسطينية، وانصب التركيز في الخطط المطروحة على مساقات مبادئ التدقيق وفي بعض الجامعات مساق الرقابة الداخلية. توصلت الدراسة لعدة نتائج منها أن المناهج الأكاديمية لأقسام المحاسبة خلت من مقررات المحاسبة القضائية. دراسة أبوعمارة والحركان (2019)⁽⁶⁾: هدفت الدراسة إلى تقييم مدى كفاية المحتوى الحالي للمحاسبة القضائية في برامج المحاسبة في الجامعات السعودية. توصلت الدراسة لعدة نتائج منها أن الكليات محل العينة لا تدرس المحاسبة القضائية إلا ضمن برنامج الدراسات العليا، وتوجد تسهيلات لتدريس المحاسبة القضائية في الجامعات السعودية ولكنها غير كافية.

ثالثاً: الإطار المفاهيمي للمحاسبة القضائية: مفهوم المحاسبة القضائية:

هنالك عدة تعريفات للمحاسبة القضائية منها:

4. عرفت بأنها « العلم الذي يتعامل مع تطبيق المعرفة في مجالات المحاسبة والتمويل والضرائب والتدقيق والتحليل والتحري والاستفسار وفحص واختبار المسائل في القانون المدني والقانون الجنائي وفلسفة التشريع في محاولة للوصول إلى الصدق الذي من خلاله يتمكن المحاسب من تقديم رأيه»⁽⁷⁾.
5. كما عرفت بأنها «التحقق من الدلائل المحاسبية أو البرهان، ودراسة وترجمة وتفسير الدليل للوصول إلى المعلومات المطلوبة وتقديمها للمحكمة للفصل في الدعاوى القضائية»⁽⁸⁾.

عرفت أيضاً بأنها «حقل من حقول المحاسبة تستخدم علم ومهارات المحاسبة والتدقيق والتحقيق من أجل كشف الأضرار الاقتصادية وإعداد الآراء في التحقيقات القانونية المحاسبية والتدقيق والتحقيق من أجل كشف الأضرار الاقتصادية وإعداد

الآراء في التحقيقات القانونية لدعم عمليات التقاضي، والمحاسبة الاستقصائية هي ليست محاسبة فحسب لأنها تتطلع إلى ما أبعد من الأرقام في التعامل مع الواقع، مما يتطلب التحليل العلمي والمتعمق لمعطيات القضية، مما يساعد في الكشف عن المشكلات الكامنة في الأعمال التجارية والمالية، وهي تستعين بالقانون ومهارات التحقيق لتكون حاضرة في المحاكم لحسم النزاعات بصورة عادلة»⁽⁹⁾

أشارت معظم التعاريف إلى أن المحاسبة القضائية تجمع بين المعرفة المحاسبية والتدقيقية والقانونية ومهارات التحري للبحث عن الحقائق حول المسائل أو الإدعاءات والمطالبات التي يمكن أن تتعرض لها الشركات مثل التحري لإثبات أو دحض وجود عمليات الاحتيال المزعومة أو التحري للتأكد من مدى حقيقة مبالغ المطالبات التي تثير النزاع بين شركات التأمين والمستفيدين لتعويضهم عن الأضرار المؤمن عليها.

أهداف المحاسبة القضائية:

يمكن تلخيص أهداف المحاسبة القضائية في الآتي:

1. تحديد الأنشطة غير القانونية التي تساعد على ارتكاب الغش، وتجميع الأدلة الكافية وتقديم تقرير يتضمن رأياً فنياً مهنيّاً محايداً يساعد على تأييد الدعاوى القضائية، وتوفير محاسبين قضائيين متخصصين تتوافر لديهم المعرفة المتكاملة بالمحاسبة والمراجعة ومهارات التحريات.
2. في ظل الدعاوى القضائية وتنوير القضاء ومساعدته على إقرار الحق وتحقيق العدالة⁽¹⁰⁾.
3. تحديد الأنشطة غير القانونية والتي تساعد على ارتكاب الغش وتجميع الأدلة وتقديم تقرير يتضمن رأياً فنياً محايداً يساعد في حسم القضايا ذات الصلة بالفساد أو الاحتيال.
4. التحري عن الادعاءات المزعومة من قبل الأطراف ذات العلاقة⁽¹¹⁾.
5. تحديد مقدار الخسائر أو الأموال المنهوبة وجمع الأدلة المالية التي ستكون بمثابة الأساس لدعم المتطلبات القانونية لإسترداد تلك الأموال.
6. التحري عن عمليات الاحتيال واكتشافها والذي يعد من أهم اهداف المحاسبة القضائية، فضلاً عن اكتشاف حالات التهرب من الالتزامات المالية أو الممارسات الخاطئة التي ترتكب من خلال التلاعب في السجلات المحاسبية⁽¹²⁾.
7. إجراء التحليل والتحقق من صحة احتساب مبالغ التعويضات المطالب بها

أمام المحاكم إذا تطلب الأمر ذلك⁽¹³⁾.

8. دعم التقاضي وتشمل جمع المستندات لقبول أو رفض الادعاء، ثم مراجعة المستندات الملائمة لتكوين التقييم المبدئي للحالة وتحديد مجال الخسارة وقيمتها، وفحص الأدلة المناسبة وتكوين الرأي في الغش المالي، من خلال إجراء التحليل، والتحقق من صحة حساب مبلغ التعويض المطالب به أمام المحكمة⁽¹⁴⁾.

9. التحري والكشف عن الغش في القوائم المالية، ويشمل ذلك مراجعة الحالات الفعلية للغش، واقتراح طرق معالجتها، والمساعدة في حماية الأصول وإسترجاعها، التنسيق والاستعانة بالخبراء في مجالات متعددة، وذلك في سياق الإجراءات اللازمة لتوفير الأدلة اللازمة لذلك ويكون إما شفويًا أو في شكل تقرير أو كليهما معاً.

10. تحديد آليات المحاسبة القضائية التي تساعد في اكتشاف قضايا الفساد المالي والإداري.

11. توفير المعلومات المالية والمحاسبية للأغراض القانونية باعتبارها الجسر الذي يربط النظام المحاسبي بالنظام القانوني، ومن ثم توفير تحليل محاسبي وفقاً لاحتياجات القضاء بهدف حسم الدعاوى القضائية المقدمة.

أهمية المحاسبة القضائية:

تزايد أهمية المحاسبة القضائية للأسباب التالية⁽¹⁵⁾:

1. عدم كفاية الإجراءات الواردة بمعايير المراجعة لاكتشاف ومنع الغش والتلاعب الجوهرية في القوائم المالية.
2. أحد المجالات المهمة التي تحمل فرصاً عديدة لتلبية احتياجات المستقبل، وتحديد الخصائص والمهارات المطلوبة في المحاسب القضائي⁽¹⁶⁾.
3. تزايد الحاجة إلى المحاسبين القضائيين لعملاء المراجعة ذوي المخاطرة المرتفعة للمساعدة في تفسير نتائج الاختبارات القضائية ودعم الرقابة المانعة.
4. تتضمن المحاسبة القضائية التأكد من مدى التزام الشركة بالتشريعات والقوانين إلى جانب المراجعة المالية للصفقات المهمة التي تظهر ضمن البنود داخل وخارج الميزانية بهدف تحديد القيمة الحقيقية للشركة، وما إذا كانت هناك حالات غش أم لا بالإضافة إلى تحديد المسؤولية عن هذا الغش ونتائجه.

5. تساهم المحاسبة القضائية في رفع كفاءة الهيئات الرقابية والإشرافية، كما تساعد القضاء في سرعة البت أو الفصل في المنازعات القضائية عن طريق التحري عن الغش والتضليل في القوائم المالية ورفع التقارير إلى القضاء.
6. تساعد المحاسبة القضائية على تضيق فجوة التوقعات وتقليل سوء الفهم بين الإدارة والمستثمرين مما يؤدي إلى استعادة ثقة الجمهور والمستثمرين في المعلومات المالية ويقلل من فجوة الثقة والمصداقية في التقرير المالي.
7. الفصل في النزاعات، يتم تعيين المحاسب الجنائي أحياناً للمساعدة في توفير حل وسط يسمح للأفراد أو الأعمال بحل النزاع بشكل فوري وبحد أدنى من الخلافات (17).

مجالات المحاسبة القضائية:

هنالك علاقة بين أسباب نشأة المحاسبة القضائية ومجالاتها، ذلك أن المحاسبة يجب أن تخدم البيئة التي تعمل فيها وأن تتطور بتطورها، ويمكن تحديد المجالات كمايلي (18):

1. الدعاوى القضائية المتعلقة بالغش في القوائم المالية.
2. الدعاوى القضائية المتعلقة بالحفاظ على المال العام.
3. الدعاوى القضائية المتعلقة بالجرائم المالية في البيئة الرقمية.
4. فحص وتقييم الرقابة الداخلية وتحري الثغرات أونقاط الضعف التي تستخدم في الغش والتلاعب.
5. تقدير الخسائر في حالة المطالبة بالتعويض من شركات التأمين.
6. تقييم مدى الالتزام بالقوانين والتشريعات الخاصة بالهبات والتبرعات والإعانات الحكومية.
7. تقييم الشركة في حالة التصفية وتقدير حقوق الدائنين وألوية السداد.
8. تقدير الأرباح المفقودة نتيجة الفرص الضائعة على الشركة.
9. المخالفات المحاسبية.
10. مكافحة عمليات غسيل الأموال.
11. التحقق من حالات إشهار الإفلاس الخاصة بالشركات.
12. التحقق في عمليات الرشاوي.
13. المنازعات المالية بين البنوك والشركات (19).

14. الاختلاسات المالية التي يقوم بها الموظفون.
15. الاحتيال والغش في القوائم المالية.
16. جمع الوثائق والأدلة محل التحقيق ثم فحصها وتحليلها للوصول إلى الأدلة التي تؤيد الدعوى المقامة أو تدحضها⁽²⁰⁾.
17. تقديم النصح والمشورة المالية للقاضي فيما يتعلق بموضوع القضية.
18. التحقق في جرائم الفساد المالي والإداري.
19. تقديم الاستشارات لوضع استراتيجيات منع الاحتيال والغش في الشركات.
20. تحليل وتقييم المعاملات التجارية.
21. تقديم الاستشارات لحل المنازعات الناشئة عن المسؤولية المهنية والدعاوى المدنية⁽²¹⁾.

فوائد إدخال المحاسبة القضائية في المقررات الدراسية:

- هنالك مجموعة من الفوائد أو المنافع التي يمكن للشركات أن تحصل عليها إذا قامت بتضمين المحاسبة القضائية في المقررات المحاسبية ومنها⁽²²⁾:
1. الوصول إلى الأسواق العالمية.
 2. سهولة الحصول على التمويل.
 3. قل المعرفة عن المحاسبة القضائية إلى ممارسي المهنة.
 4. تحسين فرص العلم لممارسي المهنة من المحاسبين.

صعوبات إدخال المحاسبة القضائية في المقررات الدراسية:

- وهناك مجموعة من التحديات أو الصعوبات التي تقابل عملية إدخال المحاسبة القضائية لمقررات البرامج المحاسبية منها⁽²³⁾:
1. توافر المادة العلمية اللازمة وتطويرها باستمرار.
 2. إيجاد الوقت اللازم لإدخال المحاسبة القضائية في الجداول الدراسية.
 3. عدم كفاية الكتب الحالية في تناولها للمحاسبة القضائية.
- هنالك مجموعة من التحديات التي تواجه تضمين المحاسبة القضائية في المقررات الجامعية⁽²⁴⁾:
1. الفجوة بين رغبات كل من الكليات والإدارة.
 2. فجوة توجيهات الكليات من قبل المنظمات المهنية كاللوائح والمعايير عن

المحاسبة القضائية.

3. قلة المعلومات عن ممارسات المحاسبة القضائية مما يصعب الحصول على مادة علمية لها قوانينها ولوائحها ومعاييرها.
4. شح الموارد من قبل الكليات بهدف تطوير مقرر المحاسبة القضائية، ولذلك لا بد من الدعم المالي من قبل كبريات الشركات المحاسبية وقطاع الصناعة والأعمال.
5. وجود كادر مؤهل لتدريس المحاسبة القضائية⁽²⁵⁾.

رابعاً: الدراسة الميدانية مجتمع وعينة الدراسة:-

يتكون مجتمع الدراسة من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السودانية، وقد اعتمد الباحثون على استمارة الاستبيان تتكون أسئلة الاستمارة من ثلاثة محاور تمثل متغيرات الدراسة بحيث يتم تحويل الإجابة إلى قيم كمية على مقياس لكرت ذي الخمس درجات، ويأخذ المدى من 1 إلى 5، على النحو التالي:

مستوي المقياس	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

تم توزيع الاستمارة إلكترونياً على أفراد عينة البحث عن طريقة العينه العشوائية البسيطة وهي الطريقة المثلى للدراسة لتجانس بيئة الدراسة واستجاب 47 فرداً. وقام الباحثون باختبار مدى إمكانية الاعتماد على البيانات التي تم الحصول عليها ومدى اتساق وثبات المقياس المستعمل في جمع البيانات وذلك باستعمال معامل ارتباط Gronbach Alpha الذي يبين مدى وجود ارتباط بين القياسات المعبرة عن إجابات أفراد العينة وقد كانت قيمة معامل ارتباط ألفا كرونباخ (88.75%) وهي قيمة يمكن أن يستدل من خلالها على إمكانية الاعتماد على إجابات أفراد العينة، إذ إن قيمة معامل ارتباط ألفا تكون مقبولة إذا كانت مساوية أو أكبر من (0.60) وخاصة في مجال البحوث الاجتماعية (Anastasi,1982:117) وبالتالي فإنه يمكن الاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي، كما تم تطبيق البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية باستخدام الأساليب الإحصائية التالية: التكرارات والنسب المئوية، الوسط الحسابي، اختبار (T): لقياس الدلالة المعنوية لكل عبارة، والانحدار الخطي البسيط.

نتائج توزيع إستمارة الدراسة وتحليل الخصائص الديمغرافية لأفراد عينة البحث الديمغرافية:

جدول (1) النسب والتكرارات للخصائص

العمر	التكرار	النسبة
أقل من 30 سنة	4	8.5%
30 وأقل من 35 سنة	6	12.8%
35 وأقل من 40 سنة	11	23.4%
40 وأقل من 45 سنة	15	31.9%
45 سنة فأكثر	11	23.4%
المؤهل العلمي	التكرار	النسبة
ماجستير	10	21.3%
دكتوراه	37	78.7%
التخصص العلمي	التكرار	النسبة
محاسبة	31	66%
إدارة أعمال	8	17%
إدارة مالية	1	2.1%
دراسات مالية ومصرفية	2	4.3%
نظم معلومات محاسبية	2	4.3%
تخصص آخر	3	6.4%
الدرجة الوظيفية	التكرار	النسبة
عميد كلية	5	10.6%
رئيس قسم	12	25.5%
منصب آخر	30	63.8%
المنصب الإداري	التكرار	النسبة
أستاذ	2	4.3%
أستاذ مساعد	18	38.3%
أستاذ مشارك	12	25.5%
محاضر	11	23.4%
مساعد تدريس	4	8.5%

النسبة	التكرار	سنوات الخبرة
25.5%	12	أقل من 5 سنوات
17%	8	5 وأقل من 10 سنوات
14.9%	7	10 وأقل من 15 سنة
29.8%	14	15 وأقل من 20 سنة
10.6%	5	20 وأقل من 25 سنة
2.1%	1	أكثر من 25 سنة
100%	47	المجموع

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2020م

الجدول (1) يوضح النسب والتكرارات للبيانات الشخصية وفيه نجد أن غالبية أفراد عينة الدراسة في الفئة العمرية من (40-45) سنة، أما في المؤهل العلمي لاحظ الباحثون أن من 78.7% من عينة الدراسة يحملون شهادة الدكتوراه مع موجود نسبة مرتفعة في حملة الماجستير، كما لاحظ الباحثون أن هنالك نسبة عالية في المحاسبين تفوق ال 60%، أما الخبرات معظم أفراد عينة الدراسة خبرتهم ما بين 15 إلى 20 سنة، خلاصة الجدول توضح التنوع في العينات من كل الجوانب في جميع البيانات الشخصية وبذلك يمكن الإعتماد على إجاباتهم في متغيرات الدراسة.

جدول (2) النسب والتكرارات لعبارات المحور الاول مدنا لإدراك أهمية المحاسبة الق

ضائية

المجموع	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لاأوافق	لا أوافق بشدة	العبارات
47	24	22	1	0	0	يمكن للمحاسبة القضائية أن تسلط الضوء على بعض الحقائق والجوانب الخفية الأخرى لاحتياال الشركات
100%	51.1%	46.8%	2.1%	.0%	.0%	
47	23	24	0	0	0	تعتبر المحاسبة القضائية مجالاً مهماً ومفيداً في مجال الأعمال.
100%	48.9%	51.1%	.0%	.0%	.0%	
47	18	26	0	3	0	إن المحاسبة القضائية هي الجسر الذي يربط النظام المحاسبي بالنظام القانوني، وحاجة القضاء والمحاكم للمحاسبة القضائية لغرض توفير معلومات مالية ومحاسبية للأغراض القانونية.
100%	38.3%	55.3%	.0%	6.4%	.0%	

47	16	29	1	1	0	في ضوء التطورات المتسارعة فإن الاستعانة بالمحاسب القضائي لاكتشاف ومنع والوقاية من الغش و الفساد المالي يعتبر أمراً ضرورياً.
100%	34.0%	61.7%	2.1%	2.1%	.0%	
47	11	29	7	0	0	تستطيع المحاسبة القضائية أن تضيق فجوة التوقعات بينما تقدمها لمراجعة وما يتوقعه أصحاب المصلحة.
100%	23.4%	61.7%	14.9%	.0%	.0%	
47	15	29	2	1	0	يؤدي الاعتماد علي المحاسب القضائي في مجال تقييم الأعمال أغراض قانونية مثل خصومات المساهمين أو تصفية الشركة أو أي أغراض أخرى إلي فاعلية وجودة أكبر في الأداء.
100%	31.9%	61.7%	4.3%	2.1%	.0%	
47	17	28	1	1	0	في القضايا المتعلقة بالاهمال المهني يساعد المحاسب القضائي في تحديد ما إذا كان هناك مخالفة للأخلاقيات المهنية ومعايير المراجعة من قبل المحاسب القانوني عند أداء عملية المراجعة .
100%	36.2%	59.6%	2.1%	2.1%	.0%	
47	17	25	5	0	0	المحاسبة القضائية تعمل على إضفاء قيمة للشركة من خلال القيام بتحسين كفاءة منظومة الرقابة علي الشركات وحماية أصحاب المصلحة ضد الغش والاحتيال المالي.
100%	36.2%	53.2%	10.6%	.0%	.0%	
47	14	27	5	1	0	يؤدي استخدام المحاسب القضائي عند وجود نزاعات بين أطراف مختلفة إلى تسويتها وتوفير حل مناسب لجميع الأطراف.
100%	29.8%	57.4%	10.6%	2.1%	.0%	
47	12	32	2	1	0	الاستعانة بالمحاسب القضائي عند قيام الشركة بتحقيقات داخلية تخص الجرائم المالية تؤدي إلى إكتشافها إن وجدت ومعالجة أي قصور في أنظمة الرقابة والمتابعة.
100%	25.5%	68.1%	4.3%	2.1%	.0%	
100%	35.5%	57.7%	5.1%	1.7%	0.0%	المجموع

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2020م

الجدول (2) يوضح النسب والتكرارات لعبارات المحور الأول وفيه لاحظ الباحثون أن أغلب أفراد العينة موافقون وموافقون بشدة لجميع عبارات المحور وتكاد تنعدم نسبة عدم الموافقة وكما انعدمت نسبة عدم الموافقة بشدة تماماً مع نسبة ضئيلة للمحايدة.

جدول (3) الإحصاءات الوصفية وقيم اختبار (t) لعبارات المحور الأول: مدى الإدراك بأهمية المحاسبة القضائية

الترتيب	مستوى الدلالة	قيمة (t) المحسوبه	الإنحراف المعياري	المنوال	الوسط الحسابي	العبارات
2	000.	18.679	.547	5	4.49	يمكن للمحاسبة القضائية أن تسلط الضوء على بعض الحقائق والجوانب الخفية الأخرى لاحتياال الشركات
1	000.	20.207	.505	4	4.49	تعتبر المحاسبة القضائية مجالاً مهماً ومفيداً في مجال الأعمال.
6	000.	11.246	.765	4	4.26	إن المحاسبة القضائية هي الجسر الذي يربط النظام المحاسبي بالنظام القانوني، وحاجة القضاء والمحاكم للمحاسبة القضائية لغرض توفير معلومات مالية ومحاسبية للأغراض القانونية.
4	000.	14.228	.615	4	4.28	في ضوء التطورات المتسارعة فإن الاستعانة بالمحاسب القضائي لاكتشاف ومنع والوقاية من الغش والفساد المالي يعتبر أمراً ضرورياً.
10	000.	12.006	.620	4	4.09	تستطيع المحاسبة القضائية أن تضيق فجوة التوقعات بينما تقدمه المراجعة وما يتوقعه أصحاب المصلحة.

7	000.	13.367	.633	4	4.23	يؤدي الاعتماد على المحاسب القضائي في مجالات قويم الأعمال لأغراض قانونية مثل خصومات المساهمين أو تصفية الشركة أو أي أغراض أخرى إلى فاعلية وجودة أكبر في الأداء.
3	000.	14.292	.623	4	4.30	في القضايا المتعلقة بالإهمال المهني يساعد المحاسب القضائي في تحديد ما إذا كانت هناك مخالفة للأخلاقيات المهنية ومعايير المراجعة من قبل المحاسب القانوني عند أدائه لعملية المراجعة.
5	000.	13.413	.642	4	4.26	المحاسبة القضائية تعمل على إضفاء قيمة للشركة من خلال القيام بتحسين كفاءة منظومة الرقابة على الشركات وحماية أصحاب المصلحة ضد الغش والاحتيال المالي.
9	000.	11.401	.691	4	4.15	يؤدي استخدام المحاسب القضائي عند وجود نزاعات بين أطراف مختلفة إلى تسويتها وتوفير حل مناسب لجميع الأطراف.

8	000.	13.339	.601	4	4.17	الاستعانة بالمحاسب القضائي عند قيام الشركة بتحقيقات داخلية تخص الجرائم المالية تؤدي إلى اكتشافها إن وجدت ومعالجة أي قصور في أنظمة الرقابة والمتابعة.
---	------	--------	------	---	------	--

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2020م

الجدول (3) يوضح الوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيم اختبار (t) المحسوبة ومستوى الدلالة وترتيب لعبارات المحور وفيه لاحظ الباحثون أن الوسط الحسابي لجميع العبارات يدور حول الموافقة والموافقة بشدة وهناك فروق معنوية في الإجابات لصالح الموافق بشقيها أيضاً أي أن هنالك إدراكاً بأهمية المحاسبة القضائية.

جدول (4) النسب والتكرارات لعبارات مقومات إضافة المحاسبة القضائية لمنهج

التعليم العالي

المجموع	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لاأوافق	لاأوافق بشدة	العبارات
47	12	32	3	0	0	إن مجال مراجعة الاحتياط هو مجال فرعي للمحاسبة القضائية التي يمكن اعتبارها مجالاً أشمل وأوسع.
100%	25.5%	68.1%	6.4%	.0%	0%	
47	26	19	2	0	0	تعتبر المحاسبة القضائية مكتملة للمراجعة وليست جزءاً منها فالمحاسب القضائي يبدأ من حيث انتهى المراجع الخارجي.
100%	55.3%	40.4%	4.3%	.0%	0%	
47	9	34	2	2	0	إن دور المراجع الخارجي الحالي يعاني بعض القصور، حيث إنه غير مسؤول عن اكتشاف كافة حالات الغش بل هو مهني يقوم بتطبيق معايير المراجعة المقبولة عموماً.
100%	19.1%	72.3%	4.3%	4.3%	0%	
47	10	30	4	3	0	إن دور المراجع الخارجي يعاني بعض القصور، حيث إن دوره حاسم ومهم في عملية الإفصاح المالي ولكنه ليس ضامناً لدقة وموثوقية القوائم المالية، بسبب عدم كفاية الإجراءات الواردة بمعايير المراجعة الدولية.
100%	21.3%	63.8%	8.5%	6.4%	0%	

47	19	26	1	0	1	يمكن التغلب على أوجه القصور السابقة وغيرها بإضافة المحاسبة القضائية ضمن مناهج التعليم العالي لإعداد محاسبين قضائيين مؤهلين في عدة مجالات مثل تقييم الأعمال وفحص الغش والجرائم المالية والتحقيق المحاسبي القضائي وغيره بما يلبي ويستجيب للتغيرات والحاجات المتزايدة في عالم الأعمال.
100%	40.4%	55.3%	2.1%	.0%	2.1%	من الضروري إيجاد كيفية إضافة المحاسبة القضائية في مناهج التعليم العالي مثل تخصيص شعبة فرعية ضمن قسم المحاسبة بتدريس علوم ومهارات المحاسبة القضائية.
47	19	26	1	1	0	
100%	40.4%	55.3%	2.1%	2.1%	.0%	من الضروري إعداد برامج تعليمية تكميلية من عدة فصول دراسية للمحاسبة القضائية لخريجي الدراسات العليا والجامعات الراغبين في اكتساب علوم ومهارات هذا المجال.
47	18	28	1	0	0	
100%	38.3%	59.6%	2.1%	.0%	.0%	إدراج المحاسبة القضائية ضمن مناهج أقسام المحاسبة بالجامعات السودانية، يساعد الطالب علي إتقان ممارسة مهنة المحاسبة مستقبلاً.
47	16	29	2	0	0	
100%	34.0%	61.7%	4.3%	.0%	.0%	إدراج المحاسبة القضائية ضمن مناهج أقسام المحاسبة بالجامعات السودانية، يزيد من مقدرة اكتشاف حالات الغش والفساد مستقبلاً
47	25	21	0	0	1	
100%	53.2%	44.7%	.0%	.0%	2.1%	
100%	36.4%	57.9%	3.8%	1.4%	0.5%	المجموع

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2020م

الجدول (4) يوضح النسب والتكرارات لعبارات المحور الثاني وفيه لاحظ الباحثون أغلب إجابات أفراد العينة موافقون وموافقون بشدة لما جاء في جميع عبارات المحور وتكاد ينعدم فيه خيارا عدم الموافقة وعدم الموافقة بشدة. جدول (5) يوضح الإحصاءات الوصفية وقيم اختبار (t) لعبارات المحور الثاني مقومات إضافة المحاسبة القضائية لمناهج التعليم العالي.

الترتيب	مستوى الدلالة	قيمة (t) المحسوبة	الانحراف المعياري	المنوال	الوسط الحسابي	العــــــــــــــــبارات
7	000.	15.205	.537	4	4.19	إن مجال مراجعة الاحتيايل هو مجال فرعي للمحاسبة القضائية التي يمكن اعتبارها مجالاً أشمل وأوسع.
1	000.	17.702	.585	5	4.51	تعتبر المحاسبة القضائية مكملّة للمراجعة وليست جزءاً منها فالمحاسب القضائي يبدأ من حيث انتهى المراجع الخارجي.
8	000.	11.406	.639	4	4.06	إن دور المراجع الخارجي الحالي يعاني بعض القصور، حيث إنه غير مسؤول عن اكتشاف كافة حالات الغش بل هو مهني يقوم بتطبيق معايير المراجعة المقبولة عموماً.
9	000.	9.119	.752	4	4.00	إن دور المراجع الخارجي يعاني بعض القصور، حيث إن دوره حاسم ومهم في عملية الإفصاح المالي ولكنه ليس ضامناً لدقة وموثوقية القوائم المالية، بسبب عدم كفاية الإجراءات الواردة بمعايير المراجعة الدولية.
5	000.	12.465	.726	4	4.32	يمكن التغلب على أوجه القصور السابقة وغيرها بإضافة المحاسبة القضائية ضمن مناهج التعليم العالي لإعداد محاسبين قضائيين مؤهلين في عدة مجالات مثل تقييم الأعمال وفحص الغش والجرائم المالية والتحقق المحاسبي القضائي وغيره بما يلبي ويستجيب للتغيرات والحاجات المتزايدة في عالم الأعمال.

4	000.	14.470	.635	4	4.34	من الضروري إيجاد كيفية إضافة المحاسبة القضائية في مناهج التعليم العالي مثل تخصيص شعبة فرعية ضمن قسم المحاسبة بتدريس علوم ومهارات المحاسبة القضائية.
3	000.	17.662	.529	4	4.36	من الضروري إعداد برامج تعليمية تكميلية من عدة فصول دراسية للمحاسبة القضائية لخريجي الدراسات العليا والجامعات الراغبين في اكتساب علوم ومهارات هذا المجال.
6	000.	16.228	.548	4	4.30	إدراج المحاسبة القضائية ضمن مناهج أقسام المحاسبة بالجامعات السودانية، يساعد الطالب على إتقان ممارسة مهنة المحاسبة مستقبلاً.
2	000.	14.021	.718	5	4.47	إدراج المحاسبة القضائية ضمن مناهج أقسام المحاسبة بالجامعات السودانية، يزيد مقدرة اكتشاف حالات الغش والفساد مستقبلاً.

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2020م

الجدول (5) يوضح الإحصاءات الوصفية (الوسط الحسابي، المنوال والانحراف المعياري) وقيم اختبار (t) المحسوبة وترتيب عبارات المحاور الثاني حيث انحصر الوسط الحسابي لجميع العبارات في الموافقة والموافقة بشدة حسب مقياس ليكرت الخماسي وأظهرت قراءات مستويات الدلالة الفروق المعنوية لصالح الموافقة على وجود مقومات إضافة المحاسبة القضائية لمناهج التعليم العالي.

جدول (6) النسب والتكرارات لعبارات المعوقات التي تحد من إضافة المحاسبة القضائية لمناهج التعليم العالي المحاسبي

المجموع	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	العبارات
47	17	22	3	5	0	محدودية الأماكن وعدم القدرة على
100%	36.2%	46.8%	6.4%	10.6%	0%.	إضافة دورات إضافية إلى المنهج الدراسي للمحاسبة، تعيق إمكانية إضافة المحاسبة القضائية.
47	16	27	2	2	0	عدم وجود برامج لتطوير أعضاء
100%	34.0%	57.4%	4.3%	4.3%	0%.	هيئة التدريس حتى يتمكنوا من تدريس المناهج المحاسبية وفق تخصصات دقيقة (المحاسبة القضائية)
47	0	1	2	28	16	المحاسبة القضائية غير ذات أهمية
100%	0%.	2.1%	4.3%	59.6%	34.0%	ليتم إضافتها في المناهج الدراسية.
47	9	30	6	2	0	عدم اهتمام الجهات التنفيذية
100%	19.1%	63.8%	12.8%	4.3%	0%.	في الدولة وعدم وجود دعم كافٍ لإضافة مناهج إضافية.
47	9	9	9	20	0	غياب فرص العمل في هذا المجال،
100%	19.1%	19.1%	19.1%	42.6%	0%.	لذلك لا مصلحة للطالب في تعلمه .
47	10	31	5	1	0	لا توجد خطط محددة وواضحة
100%	21.3%	66.0%	10.6%	2.1%	0%.	لكيفية إضافة المحاسبة القضائية في مناهج التعليم العالي.
47	47	25	5	7	0	التكلفة العالية لإضافة المحاسبة
100%	21.3%	53.2%	10.6%	14.9%	0%.	القضائية ضمن مناهج المحاسبة.
47	14	27	6	0	0	عدم مشاركة أصحاب المصلحة
100%	29.8%	57.4%	12.8%	0%.	0%.	والمستفيدين من مخرجات التعليم المحاسبي في وضع المناهج والبرامج الدراسية والتدريبية والاشتراك في عمليات المتابعة والتقييم
47	18	26	1	1	1	ضعف الاتصال بالجامعات الأجنبية
100%	38.3%	55.3%	2.1%	2.1%	2.1%	والهيئات المهنية للدول الأخرى مثل المعهد الأمريكي للمحاسبين المعتمدين وغيره، يحد من مواكبة التطور وإضافة المحاسبة القضائية للمناهج المحاسبية.
100%	25.6%	46.8%	8%	15.6%	4%	المجموع

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2020م

الجدول (6) يوضح النسب والتكرارات لعبارات المحور الثالث وفيه لاحظ الباحثون أن أغلب أفراد العينة موافقون وموافقون بشدة لجميع عبارات المحور. جدول (7) الإحصاءات الوصفية وقيم اختبار (t) لعبارات المحور الثالث المعوقات التي تحد من إضافة المحاسبة القضائية لمناهج التعليم العالي:

الترتيب	مستوى الدلالة	قيمة (t) المحسوبة	الانحراف المعياري	المنوال	الوسط الحسابي	العبارات
4	000.	8.012	929.	4	4.09	محدودية الأماكن وعدم القدرة على إضافة دورات إضافية إلى المنهج الدراسي للمحاسبة، تعيق إمكانية إضافة المحاسبة القضائية.
2	000.	11.541	720.	4	4.21	عدم وجود برامج لتطوير أعضاء هيئة التدريس حتى يتمكنوا من تدريس المناهج المحاسبية وفق تخصصات دقيقة (المحاسبة القضائية).
8	000.	13.413-	642.	2	1.74	المحاسبة القضائية غير ذات أهمية ليطم إضافتها في المناهج الدراسية.
6	000.	9.493	707.	4	3.98	عدم اهتمام الجهات التنفيذية في الدولة وعدم وجود دعم كافٍ لإضافة مناهج إضافية.
7	391.	866.	1.179	2	3.15	غياب فرص العمل في هذا المجال، لذلك لا مصلحة للطالب في تعلمه .
5	000.	11.406	639.	4	4.06	لا توجد خطط محددة وواضحة لكيفية إضافة المحاسبة القضائية في مناهج التعليم العالي.
	000.	5.851	947.	4	3.81	التكلفة العالية لإضافة المحاسبة القضائية ضمن مناهج المحاسبة.
3	000.	12.603	637.	4	4.17	عدم مشاركة أصحاب المصلحة والمستفيدين من مخرجات التعليم المحاسبي في وضع المناهج والبرامج الدراسية والتدريبية والإشراك في عمليات المتابعة والتقييم.

1	000.	10.851	793.	4	4.26	ضعف الاتصال بالجامعات الأجنبية والهيئات المهنية للدول الأخرى مثل المعهد الأمريكي للمحاسبين المعتمدين وغيره، يخدم مواكبة التطور وإضافة المحاسبة القضائية للمناهج المحاسبية.
---	------	--------	------	---	------	--

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2020م

الجدول (7) يوضح الإحصاءات الوصفية (الوسط الحسابي، المنوال والانحراف المعياري) وقيم اختبار (t) وترتيب عبارات المحاور الثالث وفيه لاحظ الباحثون أن الوسط الحسابي لأغلب العبارات يدور حول الموافقة والموافقة بشدة مع وجود فروق معنوية لصالح الموافقة على وجود معوقات تحد من إضافة المحاسبة القضائية لمناهج التعليم العالي.

اختبار الفرضيات :

تنص الفرضية الأولى على أن: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدى الإدراك بأهمية المحاسبة القضائية ومقومات إضافة المحاسبة القضائية لمناهج التعليم العالي. جدول (8) العلاقة بين مدى الإدراك بأهمية المحاسبة القضائية ومقومات إضافة المحاسبة القضائية لمناهج التعليم العالي.

المقياس الإحصائي	القيمة	مستوى الدلالة (sig)	الدلالة الإحصائية
معامل ارتباط سييرمان (R)	0.751 (a)	0.000	دالة إحصائياً
معامل التحديد (R^2)	0.565		
قيمة (F) المحسوبة	58.369	0.000	دالة إحصائياً
قيمة معامل الانحدار (B)	0.758	0.000	دالة إحصائياً
قيمة (T) المحسوبة	7.640		

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية، 2020م.

الجدول (8) يوضح العلاقة بين المتغير المستقل مقومات إضافة المحاسبة القضائية لمناهج التعليم العالي والمتغير التابع مدى الإدراك بأهمية المحاسبة القضائية حيث بلغت قيمة معامل ارتباط سييرمان (0.751) وهذه النتيجة تُشير إلى وجود ارتباط طردي قوي ومؤثر معنوياً، وقيمة معامل التحديد (R^2) بلغت (0.565) وهي نسبة ما تفسره مقومات إضافة المحاسبة القضائية لمناهج التعليم العالي في مدى الإدراك بأهمية المحاسبة القضائية و نموذج الانحدار المقدر معنوياً حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (58.369)

ومستوى الدلالة لها (0.000) هي دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.05)، كما تشير النتائج إلى ثبات معنوية معامل الانحدار (B) والبالغة (0.758) بقيمة (T) المحسوبة (7.640) ومستوى الدلالة لها (0.000) هي دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.05)، وهذه النتائج تدل على وجود دلالة معنوية بين المتغيرين وبذلك توصل الباحثون إلى وجود علاقة طردية قوية ومؤثرة بين مدى الإدراك بأهمية المحاسبة القضائية ومقومات إضافة المحاسبة القضائية لمناهج التعليم العالي أي كلما كان هنالك مقومات المحاسبة القضائية لمناهج التعليم العالي هنالك زاد من الإدراك بأهمية المحاسبة القضائية وهذا يثبت نص الفرض .

الفرضية الثانية: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدى الإدراك بأهمية المحاسبة القضائية والمعوقات التي تحد من إضافة المحاسبة القضائية لمناهج التعليم المحاسبي.

جدول (9) العلاقة بين مدى الإدراك بأهمية المحاسبة القضائية والمعوقات التي

تحد من إضافة المحاسبة القضائية لمناهج التعليم

المقياس الإحصائي	القيمة	مستوى الدلالة (sig)	الدلالة الإحصائية
معامل ارتباط سيرمان (R)	0.457	0.001	دالة إحصائياً
معامل التحديد (R^2)	0.209		
قيمة (F) المحسوبة	11.866	0.001	دالة إحصائياً
قيمة معامل الانحدار (B)	0.428	0.001	دالة إحصائياً
قيمة (T) المحسوبة	3.445		

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية، 2020م.

الجدول (9) يوضح العلاقة بين المتغير المستقل والمعوقات التي تحد من إضافة المحاسبة القضائية لمناهج التعليم العالي والمتغير التابع مدى الإدراك بأهمية المحاسبة القضائية حيث بلغت قيمة معامل ارتباط سيرمان (0.457) وهذه النتيجة تُشير إلى وجود ارتباط طردي متوسط ومؤثر معنويًا، وقيمة معامل التحديد (R^2) بلغت (0.209) وهي نسبة ما تفسره المعوقات التي تحد من إضافة المحاسبة القضائية لمناهج التعليم العالي في مدى الإدراك بأهمية المحاسبة القضائية حيث إن نموذج الانحدار المقدر معنويًا بلغت قيمة (F) المحسوبة (11.866) ومستوى الدلالة لها (0.001) هي دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.05)، كما تشير النتائج إلى ثبات معنوية معامل الانحدار (B) والبالغة (0.428) بقيمة (T) المحسوبة (3.445) ومستوى الدلالة (0.001)

هي دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.05)، وهذه النتائج تدل على وجود دلالة معنوية بين المتغيرين أي توصل الباحثون إلى وجود علاقة طردية قوية ومؤثرة بين مدى الإدراك بأهمية المحاسبة القضائية والمعوقات التي تحد من إضافتها لمناهج التعليم العالي فكلما كانت هنالك معوقات التي تحد من إضافة المحاسبة القضائية لمناهج التعليم العالي الإدراك بأهمية المحاسبة القضائية.

خامساً: النتائج والتوصيات: نتائج الدراسة:

من خلال الدراسة النظرية وتحليل بيانات استمارة الاستبيان توصلت الدراسة للعديد من النتائج، منها:

1. يدرك أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة بالجامعات السودانية أهمية المحاسبة القضائية.
2. هنالك ضرورة لإدراج المحاسبة القضائية ضمن مناهج أقسام المحاسبة بالجامعات السودانية، مما يساعد على إتقان ممارسة مهنة المحاسبة مستقبلاً، ويزيد مقدرة اكتشاف حالات الغش والفساد.
3. التعرف على المحاسبة القضائية يزيد المهارات المتخصصة في فحص جرائم قرصنة الإنترنت، وجرائم غسيل الأموال.
4. هنالك عدة أسباب تجعل من الضروري تدريس المحاسبة القضائية في مقررات البرامج المحاسبية في الجامعات، ومن أهمها زيادة فرص التشغيل، والانتشار العالمي للمحاسبة القضائية، وزيادة المعرفة لدى معدي القوائم المالية وتحسين البرامج المحاسبية للجامعات، والتوافق مع متطلبات أسواق المال العالمية.
5. إن الكليات محل العينة لا تدرس المحاسبة القضائية إلا ضمن برنامج الدراسات العليا ولا يتم تدريس المحاسبة القضائية على مستوى برنامج البكالوريوس.
6. لا توجد خطط محددة وواضحة لكيفية إضافة المحاسبة القضائية في مناهج التعليم العالي في المحاسبة.
7. عدم وجود برامج لتطوير أعضاء هيئة التدريس حتى يتمكنوا من تدريس

المناهج المحاسبية وفق تخصصات دقيقة (المحاسبة القضائية).

توصيات الدراسة:

بناءً على نتائج الدراسة ، يوصي الباحثون بالآتي:

1. ضرورة أن تحظى المحاسبة القضائية باهتمام واسع وكبير خلال الفترة القادمة في السودان وتهيئة بيئة العمل والأجواء المناسبة للاستفادة من خدماتها وفي كافة المجالات والقطاعات المختلفة والعمل على تعزيز إدراك وفهم الجهات المختلفة بأهميتها وتوفير كافة المتطلبات الأساسية لتطبيقها وتفعيل دورها لما لذلك من أثر كبير في معالجة الكثير من المشاكل والقضايا المالية والقانونية.
2. التأكيد على أهمية إدراج المحاسبة القضائية وكافة المواضيع المتعلقة بها ضمن المواد التعليمية في الأقسام المحاسبية العلمية في الجامعات والمعاهد السودانية والعمل على تعزيزها وبما يتلاءم مع القوانين والأنظمة والتعليمات في السودان.
3. العمل على تقوية الاتصال بالجامعات الأجنبية والهيئات المهنية للدول الأخرى يمكن من مواكبة التطور وإضافة المحاسبة القضائية للمناهج المحاسبية.
4. ضرورة توفير التسهيلات اللازمة لقيام الكليات بتدريس المحاسبة القضائية من خلال توفير كتب جيدة تغطي موضوعات المحاسبة القضائية، واستقطاب أعضاء هيئة تدريس وخبراء مؤهلين لتدريس المحاسبة القضائية بالجودة المطلوبة.
5. اهتمام الجامعات السودانية بالمؤتمرات، والندوات العلمية التي تتناول موضوع المحاسبة القضائية.
6. العمل على وضع البرامج لتطوير أعضاء هيئة التدريس بالجامعات حتى يتمكنوا من تدريس المناهج المحاسبية وفق تخصصات دقيقة (المحاسبة القضائية).
7. من الأهمية بمكان مشاركة أصحاب المصلحة والمستفيدين من مخرجات التعليم المحاسبي في وضع المناهج والبرامج الدراسية والتدريبية والاشتراك في عمليات المتابعة والتقويم.

المصادر والمراجع :

(Endnotes)

- (1) Mu Mullen, et al,(2010) A Preliminary Investigation of the Necessary Skills Education Requirement, and Training Requirements for Forensic Accountants, Louisiano State University, Department of Accounting, Journal of Forensic and Investigator Accounting, Vol. 2, No. 2
- (2) Okhoye J. K,(2009), The Role of Forensic Accounting in Fraud Investigation and Litigation Support, Louisiana State University, College of Business Department of Accounting, International Journal of Business and Management, Vol. 17, No. 1
- (3) مقداد أحمد الجليلي (2012)، المحاسبة القضائية وإمكانية تطبيقها في العراق ، (بغداد: جامعة الموصل، كلية الإدارة والإقتصاد ، مجلة تنمية الرافدين ، مجلد 34 ، العدد 107).
- (4) ربا إبراهيم قنديل(2014)، المهارات المطلوبة من المحاسبين القانونيين الأردنيين لممارسة المحاسبة القضائية، (عمان: جامعة جدارا ، كلية الاقتصاد والأعمال، رسالة ماجستير غير منشورة).
- (5) غسان دعاس (2016) تقييم مدي إدراج المحاسبة القضائية ضمن مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات الفلسطينية (مجلة جامعة فلسطين التقنية للأبحاث - المجلد 4 - العدد 2).
- (6) 6 - مصطفى محمد جمعة أبوعمارة وأحمد بن عبد الكريم الحركان (2019) ، تقييم مدي كفاية المحتوي الحالي للمحاسبة القضائية في برامج المحاسبة في الجامعات السعودية ، دراسة ميدانية (المملكة العربية السعودية: المجلة العالمية للإقتصاد والأعمال - المجلد 6 - العدد 3).
- (7) Madan Bhasin,(2007)Accounting and Auditing, Forensic Accounting: A New Paradigm for Niche Consulting- (The author is Head, Accounting-Department, Mazoon College, Muscat, Sultanate of .Oman. He can be reached at, madan.bhasin@rediffmail.com), March
- (8) Frimet Kass, et.al,(2011),Forensic Accounting Dummies, John Wiley and SONS, Inc, First Edition,p.2

- (9) Weggandat Jerry, et.al,(2012) AccountingPrinciples, International, 305-Student Version,10 Edition, John Wiley.p.304
- (10) عبدالرحمن عبداللهعبدالرحمن (2016). « أثر التخصص المهني في دور المحاسبة القضائية في إكتشاف التلاعب بالأرقام المالية» « دراسة تطبيقية على المراجعين الخارجيين بالسودان» - مجلة الإدارة العامة، معهد الإدارة العامة،المجلد السادس والخمسون، العددالرابع-يوليو،ص.ص 789-799.
- (11) سامح محمد لطفي سعودي (2015)، دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات غسيل الاموال (دراسة إختبارية)، مجلة الفكر المحاسبي: مجلة علمية متخصصة ومحكمة تصدر عن قسم المحاسبة والمراجعة ، كلية التجارة جامعة عين شمس، العدد الثالث، السنة التاسعة عشر،ص.ص 761-762.
- (12) عوض الله جعفر الحسين أبوبكر(2018)، أثر آليات المحاسبة القضائية في المحاكم السودانية لحد من الفساد المالي، دراسة ميدانية،(المملكة العربية السعودية: جامعة المجمعة، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية2018 Vol.19 (2)،ص102.
- (13) -سامح محمد لطفي سعودي، مرجع سابق، ص.ص 761-762.
- (14) إنعام عثمان شعبان (2015)، مدى توافر مقومات تطبيق المحاسبة القضائية لإكتشاف حالات الإحتيال المالي في الوحدات الاقتصادية (غزة: الجامعة الاسلامية، كلية التجارة، رسالة ماجستير منشورة)، ص25.
- (15) إيمان محمد سعد الدين(2010): دراسة تحليلية للمحاسبة الإبداعية ودور المحاسب القضائي في مواجهتها بالتطبيق على قطاع الإتصالات والتكنولوجيا المصري- مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، العدد الخامس والسبعون- السنة التاسعة والأربعون- الناشر كلية التجارة- جامعة القاهرة)،ص13.
- (16) زهراء ناجي عبيد، (2018)، دور المحاسبة القضائية في تحسين جودة التقارير- (الجامعة التقنية الوسطي: قسم تقنيات المحاسبة، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، العدد 107-المجلد 24)، ص 672.
- (17) الهادي آدم محمد إبراهيم ومصطفى هارون (2016) «المحاسبة القضائية ودورها في الحد من ممارسة ادارة الارباح «سوق المال في الخرطوم»، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، كلية التجارة، جامعة النيلين- العدد55، ص7.

- (18) ربا إبراهيم قنديل مرجع سابق، ص103.
- (19) إنصاف أحمد إدريس، (2019)، دور المحاسبة القضائية في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، دراسة ميدانية، رسالة دكتوراة في المحاسبة (غير منشورة)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، ص 65.
- (20) Akyed, Nermin. (2012) Forensic Accounting Training: Proposal for Turkey, Procedia- Social and Behavioral Sciences, p.77
- (21) سامح محمد لطفي سعودي، مرجع سابق، ص763.
- (22) مصطفى محمد جمعة أبوعمارة وأحمد بن عبد الكريم الحرکان، مرجع سابق، ص432.
- (23) المرجع السابق، ص432.
- (24) المرجع السابق، ص.ص432-433.
- (25) -غسان دعاس، مرجع سابق، ص.ص40-46.